

## ريجان وإمبراطورية الشر

كما كان شائعاً. وفي ١٩٨٥، كان أكثر من نصف ميزانية الدفاع الأمريكية مخصصة للدفاع عن دول «الناتو»، لذا كان شيعياً مريراً ومثيراً للسخط أن تشير ألمانيا الغربية إلى القوات الأمريكية الموجودة في أراضيها، على أنها قوات احتلال، بدلاً من اعتبارها قوات للدفاع عن ألمانيا الغربية. لقد كان شيعياً مثيراً للاستياء أن يعزف الأوروبيون عن تحمل مزيد من الإنفاق دفاعاً عن بلادهم\*.

زاد الاتجاه داخل الكونجرس نحو تخفيض الولايات المتحدة من التزاماتها نحو دول «الناتو»، إلا إذا تحمل الأوروبيون مزيداً من المسؤولية تجاه الدفاع عن بلادهم. وفي ١٩٨٤، اقترح السناتور «سام نَـان» أحد الديمقراطيين من ولاية جورجيا، أن تقوم الولايات المتحدة بسحب ٩,٠٠٠ من قواتها العسكرية في أوروبا، والبالغ عددها ٣٦,٠٠٠، وذلك على مدى خمس سنوات، إذا رفضت الدول الأوروبية زيادة حصتها في أعباء تلك القوات. ولكن إدارة ريجان عارضت اقتراح «نَـان»، ولم يوافق عليه مجلس الشيوخ، وإن حاز على ٤١ صوتاً ضد ٥٥ صوتاً، مما برهن على أن «نَـان» قد عزف على وتر حساس. في ١٩٥٣، كان إيزنهاور قد أوضح أن القوات الأمريكية لا يمكن أن تظل في أوروبا إلى ما لا نهاية، لأن الولايات المتحدة ليس بمقدورها تولى إقامة «حائط روماني» إلى الأبد. وفي ١٩٨٥، بدا أن مجلس الشيوخ وملايين من الشعب الأمريكي كانوا متفقين على تقييم إيزنهاور للموقف.

لقد تعرضت الدول الواقعة على جانبي المحيط الأطلنطي لتواترات جسيمة لمحاولة الاتفاق على مفهوم حلف شمال الاطلنطي، والدور الذي يجب أن ينتهجه وكيفية أدائه.

لقد ساهمت سياسة ريجان الاقتصادية تجاه الاتحاد السوفيتي بدور في تلك الصعوبات. في بداية الأمر، أيد ريجان قرار كارتر بفرض حصار اقتصادي على السوفييت، رداً على غزو أفغانستان. ولكن الحقيقة هي أن ريجان لم يكتف بمجرد رفض بيع الحبوب إلى روسيا، وإنما حاول منع حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا من تبادل التجارة مع الكتلة الشرقية.

ففي نهاية السبعينيات، كانت دول غرب أوروبا قد أبرمت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي، أتاحت لهم شراء الغاز الطبيعي الذي تنتجه روسيا في مقابل بناء خط أنابيب من سيبيريا، ولكن خط الأنابيب هذا، كان يعتمد على التكنولوجيا الأمريكية، التي كانت ستوفرها شركات متعددة الجنسية اتخذت أوروبا موقفاً لها. وقد أثارت تلك الاتفاقية غضب ريجان، فحاول منع إنشاء خط الأنابيب عن طريق فرض عقوبات اقتصادية على تلك الشركات، التي قامت ببيع المعدات الأمريكية الصنع إلى السوفييت، ولكن تلك العقوبات لم تكن كافية لردع الأوروبيين.

علاوة على ذلك، كان ريجان نفسه تواقاً إلى التبادل التجاري؛ إذ بالرغم من كل حديثه عن «إمبراطورية الشر»، كان لديه فائض ضخم من الحبوب، ومشكلة جوهرية في ميزان المدفوعات. وفي ١٩٨٥، كان السوفييت لا يزالون منهمكين بشدة في محاولة إخضاع أفغانستان (حيث بلغ عدد المصابين السوفييت حوالي ٥٠,٠٠٠، وهو ما يعادل تقريباً ما فقدته الولايات المتحدة في فيتنام، وحيث انتشر الاعتقاد أنهم استخدموا غازات سامة وأسلحة كيميائية). ومع ذلك، فإن ريجان قد تنازل - تقريباً - عن كل القيود والمقاطعات التي فرضها كارتر ضد السوفييت، وفي سبتمبر ١٩٨٣ أبرمت إدارة ريجان أكبر صفقة حبوب في تاريخ السوفييت. ومن وجهة نظر

الأوروبيين اتسمت تصرفات ريجان بالتناقض، حيث استمر في بيع مزيد من القمح والذرة إلى السوفييت، وفي نفس الوقت ظل بصر على عدم بيعهم تكنولوجيا خط الأنابيب، ورد عليهم ريجان بأن خط الأنابيب مسألة استراتيجية (بافتراض أن بيع الأغذية لم يكن كذلك). أما الحجة القوية التي ساقها ريجان فكانت أن السوفييت باستطاعتهم شراء الحبوب من دول أخرى، بينما لا يمكنهم الحصول على تكنولوجيا خط الأنابيب إلا من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فلم يقتنع بتلك الحجة إلا قلة قليلة من الأوروبيين، فاستمر العمل في خط الأنابيب، واستمرت مبيعات الحبوب. بل إن ريجان - بحلول ١٩٨٤ - كان بالفعل يشجع مشروع خط الأنابيب وغيره من مبيعات التكنولوجيا المتطورة إلى السوفييت. وهكذا تبنى سياسات معاكسة تماماً لسياسات كارتر، ومما يثير الدهشة أن غالبية الشعب الأمريكي ظلت تعتبر أن جيمي كارتر كان متساهلاً مع الشيوعيين، وأن رونالد ريجان كان صلباً معهم.

لقد أثارَت تصرفات ريجان حيرة عديد من الأمريكيين، فقد كانوا يتساءلون عن سبب بيع الولايات المتحدة إلى عدوها الاتحاد السوفيتي، تلك السلع والبضائع التي كانوا في أشد الحاجة إليها. وإذا لم يكن الاتحاد السوفيتي عدواً للولايات المتحدة، فما هو سبب إنفاق تلك المبالغ الهائلة، على الصواريخ الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي؟

أثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٤، أطلق الديمقراطيون على ريجان اسم «رئيس التيفال»؛ لأن كل أخطائه كانت لا تلتصق به، وقد أثبتت الأحداث التي سبقت الانتخابات تلك النقطة. ففي أوائل سبتمبر ١٩٨٤، قامت قوات «الساندنيستا» بإصابة طائرة هليكوبتر في نيكاراغوا، مما تسبب في قتل عضوين أمريكيين من مجموعة «المساعدات المدنية العسكرية»، وهي منظمة خاصة - أو هكذا إدعت. ومع ذلك، لم تصبح سياسات ريجان في أمريكا الوسطى إحدى القضايا المطروحة. كما تجاهل كارثة لبنان، حتى عندما قام بعض الإرهابيين في منتصف سبتمبر، بقيادة

سيارة محملة بالمتفجرات داخل سفارة الولايات المتحدة في بيروت وتفجيرها مما تسبب في قتل ثلاثة وعشرين شخصاً. لقد ردّ ريجان على النقاد، بإلقاء مسئولية الكارثة على «الإدارات الأمريكية السابقة التي لجأت إلى تدمير كفاءات أجهزة المخابرات»، وفي ذلك الوقت، كان ريجان قد أمضى ثلاثة أعوام ونصف في منصب الرئاسة!

في أكتوبر، كشفت «الأسوشيتد برس» عن أن وكالة المخابرات المركزية كانت قد أعدت دليل عمل لقوات «الكونترا»، اقترح اللجوء إلى الاغتيالات وعمليات الاختطاف كوسيلة للعمل في نيكاراغوا. وكان ذلك جزءاً من برنامج لاستخدام الإرهاب للإطاحة بالحكومة، ونفذته الإدارة التي كانت أكثر الإدارات الأمريكية صراحةً في إعلانها إدانة الإرهاب في العالم. وفي نفس الوقت، في بيروت، فشل ريجان في التوصل إلى الإفراج عن الرهائن الأمريكيين، الذين كانوا في قبضة المتطرفين المسلمين، مثلما حدث لكارتز في إيران أثناء انتخابات ١٩٨٠. ومع ذلك، لم تؤد أي من هذه التناقضات والمواقف الحرجة إلى التأثير على شعبية ريجان الساحقة، إذ حصل على ثلاثة أصوات من كل خمسة، وأعيد انتخابه بانتصار بهيج.

لكن ريجان عجز عن تحويل شعبيته الساحقة إلى تأييد سياساته، فهناك مثلاً ما أطلق عليه «تعديل بولاند»؛ إذ نجح الكونجرس في تخدي الرئيس وإصدار أمر بحظر إمداد «الكونترا» بمساعدات عسكرية. ولقد بدأت تلك القضية في أكتوبر ١٩٨٤ واستمرت لمدة عامين، قام ريجان خلالهما بتدبير وتنفيذ سلسلة من برامج العمل والعمليات، ابتغاء تحقيق هدف مراوغة الكونجرس، أو - بطريقة مباشرة أكثر - انتهاك القانون.

لقد فعل ريجان ذلك من خلال عدة طرق مختلفة، فقد حصل على مساهمات من الملك فهد، ملك السعودية، وغيره من الحكام العرب، ورجال البترول في

تكساس، وأرامل الأثرياء الأمريكيين اليمينيين. كما عمل مساعدى الرئيس أيضا على جمع موارد مالية - من ضمنهم المقدم «أوليفر نورث» من العاملين فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، «وروبرت ماك فارلين» مستشار الأمن القومى. وفى نفس الوقت، قامت وكالة المخابرات المركزية بانتهاك صريح للقانون، عندما أمدت «الكوترا» بالمساعدات العسكرية، التى تضمنت المعلومات العسكرية والأسلحة والمؤن. وكان القانون يحتم على وكالة المخابرات المركزية الكشف عن طبيعة ومجال أنشطتها للجان الكونجرس الإشرافية، ولكن «ويليام كاسى»، مدير وكالة المخابرات المركزية تجاهل هذا القانون بمنتهى البساطة، فقد كان يعد أقوى مؤيد لقوات «الكوترا» داخل الإدارة الأمريكية.

وهكذا قام البيت الأبيض ورتاسة المخابرات المركزية بحشد وإعداد وتدعيم جيش خاص من الإرهابيين، كان هدفه الإطاحة بحكومة «الساندينستا». ولكن قوات «الكوترا» عجزت عن إحراز أى تقدم، إذ لم تكن لها قاعدة شعبية، فلم تستول على أية مدن أو حتى قرى؛ فقد كانت تلك القوات مكونة من خليط من ضباط سابقين من الحرس الوطنى لسوموزا، وبعض المرتزقة الذين فشلوا فى الإجماع على زعيم واحد أو برنامج عمل محدد، كما أنهم رفضوا مواجهة جيش «الساندينستا» فى معركة مكشوفة، بل فضلوا خوض المعارك ضد القرى والمدنيين.

لجأ ريجان إلى فن البلاغة والخطب المفرطة؛ للتعويض عن أوجه تقصير قوات «الكوترا». ففي فبراير ١٩٨٥، نعت قوات «الكوترا» بأنهم «إخواننا»، وقال إن «نيكاراجوا قد أصبحت دولة شيوعية ديكتاتورية» وفى ١ مارس أطلق على «الكوترا» صفة «النظير المعنوى للمؤسسين القدامى»، وأصر على «إننا ندين لهم بالمساعدة».

لكن الكونجرس لم يتأثر، وظل حظر المساعدات العسكرية إلى «الكوترا» سارياً. وزاد حجم المحنة بالنسبة لريجان، عندما ثبت أن الموارد المالية التى تم تجميعها بالجهود

الخاصة لم تفي بالاحتياجات المطلوبة. وهكذا، فإن انهيار قوات «الكونترا» وبالتالي سياسة ريجان في أمريكا الوسطى بات وشيكا.

بالإضافة إلى ذلك، كانت مصداقية ريجان وهيبته، معرضة للخطر في منطقة أخرى من العالم الحافلة بحرب العصابات، وهي منطقة الشرق الأوسط. في لبنان - خلال الفترة الثانية لرئاسة ريجان - واجه مشكلة مماثلة لتلك المشكلة، التي حطمت رئاسة كارتر، ألا وهي وقوع رهائن أمريكيين أبرياء في قبضة اتباع آيات الله خميني - من الثوار المسلمين المخبولين - والذين طالبوا بفدية للإفراج عنهم. لقد وجه ريجان انتقادات غاية في القسوة إلى كارتر لتساهله مع الخوميني، وكان مقنعا للغاية في عودته المتكررة برفض دفع فدية، كما أنه - بمنتهى الحكمة - تجنب الخطأ الذي وقع فيه كارتر، عندما أفرط في إثارة أهمية الرهائن، ولذلك.. استبعد الموضوع من الصفحات الأولى للصحف. وساعده على ذلك اختلاف الظروف والملابسات، ففي لبنان.. قبض الإرهابيون على أقل من عشرة رهائن في مقابل خمسين رهينة في طهران قبل خمس سنوات، وفي طهران اقتحم الإرهابيون سفارة الولايات المتحدة واستولوا عليها، بينما في لبنان قبضوا على مواطنين مدنيين، وأخفوهم في أماكن سرية.

ولكن وجه ريجان الذي بدا أمام الشعب هادئاً ومفعماً بالثقة، كان يحجب وراءه قلقاً داخلياً رهيباً بشأن مصير الرهائن، وسرعان ما استحوذ موضوعهم على ذهنه وتسلطت عليه الهواجس، مثلما حدث مع كارتر، وأصبح القلق غير محتمل عندما قبض الإرهابيون على مدير عمليات وكالة المخابرات المركزية في بيروت «وليام باكلي»، وبدأوا في تعذيبه.

عندئذ، قرر ريجان أن يتصرف، ففي ربيع ١٩٨٥، بدأ في تنفيذ خطة رئيسية من تصميمه، خطة كان نجاحها يعني حل مشاكله في أمريكا الوسطى والشرق

الأوسط في آن واحد، وإعادة الرهائن إلى الوطن، وطرد الشيوعيين من أمريكا الوسطى، واكتساب حليف جديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كانت خطة ريجان خطة جريئة، ولكنها لم تدرس جيداً، بل وأظهرت قصوراً في فهم أهم الأحداث الأساسية التي وقعت في الماضي القريب. إن أى شخص قام بأى دراسة طفيفة لمشاكل كارتر مع آيات الله خوميني كان بإمكانه تحذير ريجان «لا يمكنك أن تثق بهؤلاء الناس»، وأى شخص عايش فضيحة «ووترجيت» كان بإمكانه إبلاغ ريجان: «في هذه الدولة من المستحيل على الرئيس أن ينتهك القانون دون عقاب».

كانت خطة ريجان الرئيسية بيع الأسلحة إلى إيران، وكانت المعدات العسكرية في إيران التي قام الشاه بشرائها كلها - تقريباً - أمريكية الصنع، والحرب مع العراق جعلت شهية إيران نهمة للأسلحة والذخائر الأمريكية. لقد ظن ريجان أن بيعه الأسلحة إلى إيران يمكن أن يخلق بداية جديدة لعلاقة الولايات المتحدة بإيران، وربما تعيد تأسيس العلاقة الوثيقة التي كانت سائدة أيام الشاه. أما الميزة الثانية فكانت أن تلك المبيعات يمكن أن تكون فدية للرهائن (على فرض أن الخميني كان بإمكانه إصدار الأمر بالإفراج عنهم، وإنه كان سيفعل ذلك تعبيراً عن امتنانه). أما الميزة المالية فكانت أن الإيرانيين كانوا سيدفعون ضعف وثلاثة أضعاف قيمة الأسلحة، وبذا يمكن تحويل قيمة الأرباح إلى قوات «الكوترا»، وإمدادهم بمصدر دائم للتمويل، بل تمويل طويل الأجل في الواقع، لأن ريجان كان يمد العراق - في نفس الوقت - بمعلومات عسكرية خطيرة، والتي كانت تجمعها «الولايات المتحدة» عن طريق الأقمار الصناعية المخصصة للتجسس، وكان توصيل تلك المعلومات يهدف إلى عدم انتصار إيران في الحرب، حتى باستخدام الأسلحة الأمريكية، وبالتالي، فإن احتياجاتها من الأسلحة لن تنته أبداً.

عندما نفذ ريجان خطته عمد إلى استخدام أقصى درجة من السرية، فتجاهل تجاهل إخطار وزارة الخارجية أو وزير الخارجية بسياسته الجديدة، وبذا تجاهل بناء

قاعدة بيروقراطية تؤيد سياسته. أما علناً، فبدلاً من العمل على حشد مؤيدين لدفع الفدية، أو بيع الأسلحة لإيران، استمر ريجان في إصراره على أنه لن يدفع فدية أبداً، وفي مطالبة كل الدول بفرض حظر على بيع الأسلحة لإيران، مثل الولايات المتحدة على حد قوله.

ما الذى كان يمكن أن يدفع رئيس الولايات المتحدة إلى مثل هذه الأكاذيب؟ من الواضح أن قلقه بشأن الرهائن صار غير محتمل، ودفعه إلى ضرورة اتخاذ إجراء فوري. لقد بدأ المقدم «نورث» وغيره فى بيع الأسلحة إلى إيران، من خلال عدة قنوات، وبصفة خاصة من إسرائيل، وعرض الإيرانيون الإفراج عن أحد الرهائن إثباتاً لحسن النوايا، فطلب الرئيس الإفراج عن «باكلى» عميل «وكالة المخابرات المركزية»، لكنه كان فى ذلك الوقت قد توفى من آثار التعذيب. عندئذ.. أفرجت إيران عن القس «بنيامين فير»، أول مكافأة حصل عليها ريجان - لقاء سياسته الجديدة - والتي أصبحت المكافأة الوحيدة نظراً للأحداث التي تلت.

فى ذلك الوقت، كانت حرب إيران والعراق قد أصبحت - بحلول عام ١٩٨٥ - ثالث أكبر وأعلى حرب فى هذا القرن، ولم يكن لها نهاية على مرمى البصر. لقد استمر ريجان فى بيع الأسلحة لإيران، التي داوم زعمائها على تعذيبه بالوعود، وإمداد «نورث» بالأرباح التي بلغت ملايين الدولارات، استخدم جزء منها لتمويل «الكونترا» (أما الجزء الأساسى منها فذهب إلى مصادر خاصة فى شكل أرباح)، ومع ذلك استمرت قوات «الكونترا» فى خسارة المعارك.

وهكذا لجأ ريجان فى بداية ١٩٨٦ إلى ممارسة مزيد من الضغوط على الكونجرس لموازنة سياسته لمساعدة «الكونترا»، وطلب ١٠٠ مليون دولار من أجل «مساعدات إنسانية وتدعيم عسكري». وفى ١٦ مارس، أدلى بحديث تليفزيونى صارم باللهجة، حذر فيه من عواقب السماح للشيوعيين بالانتصار فى نيكاراغوا، وقام بالاتصال - تليفونيا - بجميع أعضاء الكونجرس للتأثير عليهم، ولكنه فشل. لقد استمرت المناقشات المبررة لمدة يومين، تخللتها صرخات «لانريد فيتنام أخرى»، والإصرار على

أنه ما لم تتولى الولايات المتحدة إيقاف الخطر الشيوعي في نيكاراغوا «فسرعان ما سوف نجد أنفسنا نحاربهم عبر الريحجراند»، وفي النهاية هزم الكونجرس الإدارة الأمريكية.

بالرغم من ذلك، قام ريجان بتمويل «الكونترا» عن طريق صفقات الأسلحة التي باعها إلى إيران، والموارد الخاصة التي تم تجميعها، كما منح المتبرعين الأمريكيين تخفيضات في الضرائب، وأصدر قرارات مؤيدة لبيع التكنولوجيا المتقدمة إلى الحكومات الأجنبية التي كانت تساهم بتبرعات لصالح «الكونترا». وهكذا توصل ريجان إلى ضرورة مواجهة الكونجرس والدستور الأمريكي. إن الإدارة الأمريكية - بتجاهلها لتعديل «بولاند» - قد تحدت الكونجرس بشكل أساسي حول مسألة جوهرية: من يسيطر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟

لقد أثبتت تلك المسألة في ظروف لم يسبق لها مثيل: إن الكونجرس قد أبلغ الرئيس بما يجب عليه ألا يفعله في الشؤون الخارجية، بينما كان الرئيس منهمكاً في انتهاك القانون، بشكل مستمر ومتعمد.

كان ذلك تطوراً مروعاً يتعلق بممارسة الكونجرس لسلطته في السياسة الخارجية، ولكن الأمور كانت قد تصاعدت لمدة عقدين. فمنذ نهاية الستينيات كان الكونجرس قد حاول السيطرة على الشؤون الخارجية بأساليب لم يكن من الممكن تصورها خلال العقدين الأولين للحرب الباردة. إن تعديل «بولاند» كان الذروة، وليس مجرد انحراف عن الطريق، ومع ذلك فقد تجاهله ريجان. ولكن خلال العامين الأولين من الفترة الثانية لرئاسته لم يكن ذلك معروفاً في الكونجرس.

كان ريجان يسعى إلى نوعية الإجماع الذي حاز عليه روزفلت في ١٩٤١، أو هاري ترومان في فترة مبدأ احتواء الشيوعية وخطة مارشال، وعندما يتزعم الرئيس دولة متحدة يمكنه المخاطرة بتجاهل الكونجرس، لأن تجمع الشعب خلفه يضمن

لرئيس السيطرة على الأمور، ويمكنه من اتخاذ الإجراءات بجرأة، مثلما فعل ريجان عندما أمر بغزو جرينادا، ومرة أخرى في تعامله مع الإرهاب الدولي.

في أكتوبر ١٩٨٥ أعلنت الأمة عن موافقتها التامة والمتحمسة لاستخدام ريجان لطائرات الأسطول السادس للولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط، لإكراه مختطفى الباخرة «أكيلولاورو» على أن يهبطوا في إيطاليا. لقد حذر ريجان الإرهابيين في كل مكان: «يمكنكم أن تفروا، لكن لن تتمكنوا من الاختفاء».

بعد مرور شهرين هاجم الإرهابيون ركاب مدنيين في مطارات روما وفيينا، فوصفتهم وزارة الخارجية بأنهم جاءوا «من وراء سياج الحضارة». في يناير ١٩٨٦ اتهم ريجان ليبيا بمساعدة الفلسطينيين الذين نظموا الهجوم على المطارات وأصدر أوامره بقطع كل العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع ليبيا، فقام الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بتحدى الولايات المتحدة، وقذف ريجان بإهاناته، ورسم «خط الموت» عبر خليج «سدره». في يناير وفبراير وقعت عدة مصادمات بين الأسطول السادس للولايات المتحدة والقوات الجوية الليبية، وتصاعدت الاعتداءات في مارس حتى بلغت الذروة، عندما أمر ريجان بشن هجوم جوى رئيسى على طرابلس، بهدف قتل القذافي، حيث ركزت قاذفات القنابل هدفها على مقر إقامته، ولكن القذافي نجح في الفرار، وإن كانت ابنته قد قتلت، وكرامته جرحت بشدة. وكما كان متوقفاً أدان العرب الولايات المتحدة، أما الأوروبيون فقد كانوا قلقين إزاء بأسلوب ريجان في تفجير الموقف، بينما وافق الشعب الأمريكى بكل حماس.

لقد كانت شدة اهتمام الشعب الأمريكى بحرب ريجان ضد الإرهابيين، على النقيض من اللامبالاة النسبية التى سادت الشعب الأمريكى تجاه الحرب بين العراق وإيران، أو حرب «الكوترا»، وهو تناقض أظهر - بدوره - مدى صعوبة التركيز فى دولة ديموقراطية على الحدث الرئيسى، مع تجنب الأحداث الجانبية. وفى ربيع ١٩٨٦ وضع الشعب الأمريكى مسألة الإرهاب الدولي على قمة قائمة اهتماماتهم

الجديّة، وانخفضت السياحة إلى أوروبا إلى نصف حجمها. ولكن، الواقع أن الإرهاب هدد الأمريكيين - بالكاد - فلم يكن هناك أكثر من ٢٣ أمريكياً من بين الـ ٩٥٠ الذين قتلوا على يد الإرهابيين. كان الإرهاب مهماً - في الجانب الأعظم - لأن ذلك كان رأى إدارة ريجان. وبمعنى آخر كان ريجان يعيد ارتكاب الخطأ الذى وقع فيه كارتر، عندما بالغ فى تقدير أهمية الإرهاب والرهائن.

فى ربيع ١٩٨٦ وصلت مكانة ريجان إلى الذروة - جزئياً - بسبب الهجوم الذى قاده ضد الإرهابيين، فاستطاع استخدام شعبيته فى الحصول على موافقة الكونجرس على رفع الحظر على مساعدة «الكونترا»، وألغى الكونجرس تعديل «بولاند» وخصص ١٠٠ مليون دولار لمساعدة «الكونترا». وهكذا فى صيف وخريف ١٩٨٦، كانت قوات «الكونترا» تتلقى المساعدات علناً من الكونجرس، وسراً من «وكالة المخابرات المركزية». وكذلك قام بمساعدتهم بعض المسلمين العرب، والمليونيرات الأمريكيين، بالإضافة إلى الإسرائيليين، وكذلك المقدم «نورث» من خلال الأرباح التى كان يحصلها من مبيعات الأسلحة إلى إيران. ولم يحدث أبداً - من قبل - أن اشترك مثل هذا العدد الضخم فى المساهمة بمثل تلك المبالغ الضخمة للحصول على تلك النتائج الضئيلة؛ لأن قوات الكونترا - بالرغم من كل شىء - لم تحرز أى تقدم. ولكن حتى نهاية ١٩٨٦ تقريباً، لم تثر أية تساؤلات حول شرعية تصرفات الرئيس، لأنها كانت مازالت مجهولة.

عندما بدأ ريجان الفترة الثانية للرئاسة فى يناير ١٩٨٥، انتعشت الآمال فى أنه سينتهاز تلك الفرصة، ليصبح الرئيس الذى نجح فى تحقيق الرقابة على التسلح، وبذا يدخل التاريخ كصانع للسلام. لقد قيل إنه مثلما كان نيكسون هو الوحيد بين الساسة الأمريكيين الذى كان بإمكانه فتح الأبواب أمام الصين، فإن ريجان كان الوحيد الذى كان بإمكانه إنجاز الرقابة على التسلح مع روسيا، حيث إنه كان من المستحيل اتهام ريجان بالتساهل مع الشيوعيين، أو بالتقصير فى الدفاع عن الأمة.

عندما تولى ريجان الرئاسة للفترة الثانية، وتخلص من متاعب الحملة الانتخابية، كَفَّ عن وصف الاتحاد السوفيتي بأنه «إمبراطورية الشر»، وبدأ يشير إلى احتمال موافقته على الاجتماع مع الزعيم السوفيتي الجديد «ميخائيل جورباتشوف»، لمناقشة الرقابة على التسلح.

كان «جورباتشوف» تواقاً لمقابلة ريجان، كجزء من سياسته الشاملة للانفتاح، التي تضمنت إجراء إصلاحات داخلية، وتخفيف حدة التوتر في الخارج، التي حددت شخصية جورباتشوف في صورة رجل أهل للنقمة، ومنطقي ومتفتح ومحب للسلام. وأراد ريجان أن يعرض نفسه في نفس الصورة، ولكن مهما بلغت جدية رغباتهما، فإن الطريق إلى الحد من التسلح، وانفراج العلاقات اعترضته عقبات لم تكن متوقعة، إذ وقعت بعض الأحداث بالصدفة، مثل: قيام السوفييت بإصابة طائرة ركاب جامبو، تابعة للخطوط الجوية الكورية في ١٩٨٣، مما أعاق التقدم. ولقد أثبت الحدث مدى عمق شكوك كل من الجانبين ومدى اختلاف وجهات نظرهما. بالنسبة للأمريكيين أثبت حادث الخطوط الجوية الكورية أن السوفييت ليسوا أكثر من وحوش متعطشة للدماء، وبالنسبة للروس أثبت الحادث أن الرأسماليين لا حدود لتصرفاتهم، بعد أن وضعوا معدات تجسس في طائرة مدنية، وأرسلوها فوق مراكز مخبرات سوفيتية دقيقة الحساسية. لقد كانت حقيقة الأمر مضللة، وهو ما إستمت به مثل هذه الأحداث التي وقعت أثناء الحرب الباردة. وفي النهاية، عقد مؤتمر قمة في جنيف في نوفمبر ١٩٨٥، وعندما حضر ريجان الاجتماع طالب بتخفيض ٥٠٪ من الأسلحة النووية، وطالب في نفس الوقت بالتوسع في إنتاج الـ "SDI"، قائلاً إن أكثر مخاوفه كانت وقوع «بيرل هاربر» نووية، وكانت حجته أن وسيلة منع ذلك هي إزالة كل القذائف الهجومية، عن طريق مباحثات الرقابة على التسلح، بالإضافة إلى التقدم في إنتاج الـ "SDI"؛ لإنشاء درع دفاعي في حالة فشل مباحثات الرقابة على التسلح.

كان الـ "SDI" أبهظ نظام تسلح على الإطلاق؛ لقد دفع كثير من العلماء بأنه لن يعمل، وأنه لن يختلف عن كل الأنظمة الدفاعية، التي يمكن التغلب عليها

عن طريق أنظمة هجومية مضادة أرخص كثيراً، وأنه لن يفيد إلا في استفزاز السوفييت الذين سوف يضطروا إلى مضاهاة المصروفات الأمريكية؛ للاحتياط ضد احتمال أن يعمل النظام بالفعل (رغم أنه احتمالاً مستبعداً) ولكن ريجان أصر على كونه نظاماً دفاعياً مطلقاً، وأنه سيعد تصرفاً لن يغتفر له إذا رفض فرصة لتوفير الدفاع عن الشعب الأمريكي. لقد رد عليه نقاده بأن تنفيذ الـ"SDI" سيزيد من خطورة وضع الولايات المتحدة وعدم أمنها، بالإضافة إلى ديون تقدر بتريليونات من الدولارات.

باختصار، في اجتماع قمة جنيف، كانت القوى العظمى على حافة قفزة كبيرة مذهلة في مصروفات سباق التسلح، بينما كانت لدى كل جانب أسباب قوية رهيبية، تجعله يتمنى تجنب تلك النتيجة. ففي الولايات المتحدة، فاق عجز الحكومة أى نسبة سبق أن وصل إليها كنتيجة مباشرة لسياسة ريجان في سباق التسلح، ولاحق خطورته على طريقة الحياة الأمريكية أكثر من القذائف الروسية. وفي الاتحاد السوفيتي أدت مصروفات الدفاع إلى السخرية من الوعد الشيوعي الأصلي بتحسين حياة الشعب الروسى. وهكذا ارتفعت الآمال، التى تولدت من الحاجة المتبادلة لممارسة القيود، ومن التكلفة الباهظة للدفاع فى سباق التسلح. لقد وجه ريجان حديثه إلى تلك الآمال فى خطابه، الذى أذيع فى التلفزيون عشية سفره الى جنيف، فقال إن الاجتماع مع جورباتشوف «يمكن أن يكون فرصة تاريخية لتحديد طريق ثابت وبناءً للقرن الواحد والعشرين».

لكن فى اليوم التالى، بل عند مغادرة الرئيس، قام «كاسبر واينبرجر»، وزير الدفاع، بتسريب خطاب، كان قد سلمه للرئيس، احتوى على قائمة بإجراءات، افترض أن السوفييت اتخذوها انتهاكاً للمعاهدة، وطلب فيه من الرئيس عدم الموافقة على التقييد بشروط معاهدة «سولت ٢» التى لم يكن قد تم التصديق عليها، وكذلك عدم تخفيض نفقات SDI، باختصار عدم الاشتراك فى أية اتفاقية على

الإطلاق. لقد كان ذلك عملاً تخريبياً بكل معاني الكلمة. لقد قدم «واينبرجر» لكل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين لأي نوع من الحد من التسليح، الذريعة المثالية التي يمكن استخدامها أساساً لمعارضة أية اتفاقية، يمكن أن يتوصل إليها ريجان وجورباتشوف. وفي نفس الوقت - في جنيف - نفذ ريجان توصية «واينبرجر» ورفض التراجع عن "SDI"، ولم تبرم أية اتفاقية.

بمرور ثلاثة شهور، أصدرت هيئة الأركان المشتركة دراسة، عنوانها «الوضع العسكري للولايات المتحدة»، ورد فيها أن الاتحاد السوفيتي «مستمر في العمل بمقتضى معاهدة (سولت ٢)، وذلك بحل النظم الاستراتيجية، كلما أتاحت نظم جديدة». وكان ذلك نقضاً صريحاً للتصريحات التي أدلى بها ريجان و «واينبرجر».

وسرعان ما أصبحت التناقضات هي السمة المميزة لإدارة ريجان. فبينما ارتفعت نفقات التسليح إلى رقم قياسي جديد - خاصة بالنسبة لـ "SDI" - أثار ريجان دهشة الجميع - بما في ذلك أقرب مستشاريه إليه - بالكشف عن خطاب كان قد كتبه إلى جورباتشوف، اقترح فيه مشاركة السوفييت في إنتاج الـ "SDI" بمجرد انتهاء الولايات المتحدة من مراحل البحث والتطوير. وكان تصديق ذلك أكثر صعوبة، حيث تعلق بتنازل الولايات المتحدة فعلاً عن ثمار أبهظ برنامج في التاريخ، كما كان هناك شك في إمكانية قبول جورباتشوف أن يثق في أن ريجان (وحلفاءه) سيفوا بوعدهم إذا نجح الـ "SDI". لقد كان من الواضح أن احتمالات تصديق تصريحات ريجان واقتراحاته أخذت تتناقص.

وتتضح صحة ذلك عندما ينتقل المرء من الخطابات إلى الأفعال، فخلال ١٩٨٦ حافظ جورباتشوف منفرداً على فرض حظر على الاختبارات النووية، واستخدم كل فرصة متاحة لإثارة أقصى قدر من الدعاية حول الحظر، وبدأ بمطالبة الولايات المتحدة بالانضمام إلى السوفييت برفض الاختبارات. ولكن ريجان، الذي أخذ يكرر - مثل كارتر - أن هدفه كان إزالة كل الأسلحة النووية من على وجه الأرض، أصر أنه كان

مضطراً - في نفس الوقت - إلى اختبار أسلحة جديدة. وفي يناير ١٩٨٧ استأنفت روسيا برنامجها؛ استشهداً بالاختبارات المتكررة التي أجرتها الولايات المتحدة.

في نفس الوقت تعرضت سياسة الانفتاح، التي طالما طالب بها جورباتشوف، لاختبار قاسٍ. ففي ٢٦ أبريل ١٩٨٦، وقعت حادثة نووية في «تشرنوبيل» بالاتحاد السوفيتي، وتجاهل جورباتشوف إخطار العالم بالكارثة، وانتشرت سموم الإشعاعات الذرية فوق معظم أوروبا، وثار غضب كل الناس - في كل مكان - من السوفييت. ولكن جورباتشوف كانت لديه صفة من صفات «التيفال»، التي تميز بها ريجان، فقد أعقب ذلك، تعاون الروس مع علماء الأسلحة النووية في المجتمع الدولي، سرعان ما استعاد جورباتشوف مكانته. وكذلك في ١٩٨٧، عندما نجح طيار شاب من ألمانيا الغربية في التحليق بطائرته الخاصة داخل المجال الجوي لروسيا، وهبط بها فعلاً في الميدان الأحمر، استطاع جورباتشوف - بطريقة ما - أن يصمد أمام تلك الواقعة، دون أن يصبح مصدرراً للسخرية.

ترجع أول أسباب نجاح جورباتشوف في اكتساب الرأي العام العالمي إلى تلهفه الواضح على عقد اتفاقية للرقابة على التسليح؛ بالمقارنة بتردد ريجان الواضح. ولذا كان جورباتشوف هو الذي قاد بادرة عقد اجتماع القمة التالي، مستخدماً وسائل تكتيكية غريبة بعض الشيء، من أجل التوصل إلى هدفه.

في أغسطس ١٩٨٦، قام المسؤولون الأمريكيون بالقبض على «جينادي زاخاروف» في نيويورك بتهمة التجسس لصالح المخابرات الروسية، وردّ السوفييت على ذلك بالقبض على «نيكولاس دانييلوف»، مراسل أحد الصحف الأمريكية، بتهمة التجسس لصالح «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية». وأصر البيت الأبيض على براءة «دانييلوف» (رغم كونه حفيد أحد جنرالات القيصر، وأنه كان يتحدث اللغة الروسية بطلاقة، وأن الأسئلة التي كان يوجهها بصفته مراسل صحفي كانت على أية حال، نفس الأسئلة التي كان سيوجهها عميل لوكالة المخابرات المركزية، مثل عدد القوات

الروسية في أفغانستان، وكيفية إمدادهم بالمعدات وحالتهم المعنوية، إلخ). وأعلن ريجان أنه لن يوافق - تحت أى ظرف من الظروف - على تبادل «دانييلوف مقابل زاخاروف»، لأن «زاخاروف» كان مذنباً بكل وضوح، بينما كان «دانييلوف» بريئاً.

بعد مرور أسبوعين، وافق ريجان على التبادل، ثم أبلغ الشعب الأمريكى أنه عقد اتفاقاً لصالح «دانييلوف». وفى اليوم التالى أعلن البيت الأبيض موافقة ريجان على اقتراح جورباتشوف بعقد اجتماع قمة فى «ريكيافيك» بأيسلندا خلال أسبوعين، وجاء هذا الإعلان من الإدارة الأمريكية، التى أصرت دائماً على عدم الاشتراك فى اجتماع قمة دون الإعداد الوافى له.

كان اجتماع قمة «ريكيافيك» قاحلاً مثل ريف أيسلندا، الذى تذرره الرياح. وفى ختام الاجتماع بدا الحزن والإنهاك على «شولتز» وزير الخارجية، وهو يعلن إتفاق ريجان وجورباتشوف على إزالة كل الأسلحة النووية، وأنظمة القذائف التى تطلقها، على أن تتم عملية نزع السلاح خلال عشر سنوات. لقد بدا ذلك رائعاً لدرجة التشكيك فى صحته، وقد كان، إذ واصل شولتز حديثه ليشرح أن إبرام تلك الاتفاقيات من حيث المبدأ لم يتم، لأن ريجان رفض قبول أحد مطالب جورباتشوف وهى أن تتخلى الولايات المتحدة عن برنامج الـ "SDI".

وانفجرت الولولة فى كافة أنحاء العالم؛ فطالب الجناح اليسارى بمعرفة كيف استطاع ريجان أن يبدد مثل تلك الفرصة، من أجل نظام دفاعى قال عنه الخبراء إنه لن يعمل، بينما طالب الجناح اليميني بمعرفة كيف يمكن لريجان أن يوافق على إزالة الأسلحة النووية وأنظمة القذائف، فى الوقت الذى تميز فيه السوفييت بتفوقهم فى وسائل الحرب التقليدية. وتتابعت سلسلة من التصريحات المتضاربة، أصدرتها وزارة الخارجية والبيت الأبيض، مما أدى إلى زيادة ارتباك الجميع. ولم يوجد بين المسؤولين - ولا حتى الرئيس الأمريكى نفسه - من استطاع أن يوضح ماهية السياسة الأمريكية تجاه الرقابة على التسلح. وفى النصف الأول من ١٩٨٧ بذلت محاولات

لإحياء المباحثات، ولكنها لم تعد إدلاء كل جانب بتصريحات دعائية، لم تسفر عن أى تقدم فعلى.

فى خريف ١٩٨٧، اتفق ريجان وجورباتشوف على تخفيض التسلح، ولكن بأسلوب معتدل وبسيط جداً، وهو إزالة الصواريخ قصيرة المدى فى أوروبا. ورغم أنها كانت تمثل نسبة ضئيلة من الترسانة الإجمالية، إلا أن ذلك الاتفاق كان - فى حد ذاته - حدثاً جوهرياً، إذ كانت تلك هى المرة الأولى التى اتفق فيها الجانبان - بالفعل - على تخفيض قوات الهجوم بالصواريخ. وتم توقيع المعاهدة فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧، وبالرغم من أن هذه المعاهدة لم تضع نهاية لسباق التسلح ولم تؤد إلى تخفيض المخاطر بنسبة ذات مغزى، إلا أنها أُنعت فى الأمل فى إحراز تقدم أكبر فى المستقبل.

ولم تخل سياسة ريجان الخارجية - فى فترة الرئاسة الثانية - من بعض الانتصارات، إذ نجح ريجان فى مواجهة أزمة الفلبين فى ١٩٨٦، التى كانت محفوفة بالمخاطر. فخلال الانتخابات فى فبراير، قام الرئيس «فرديناند ماركوس»، - وهو ديكتاتور حصل لنفسه على ثروة تفوق كل تخيل على حساب شعب الفلبين - بترشيح نفسه أمام السيدة «كورايزون أكينو» أرملة زعيم المعارضة الذى قتله رجال «ماركوس» العسكريون. وقام «ماركوس» بإحصاء الأصوات وأعلن فوزه، وانطلق الشعب الفلبينى إلى الشوارع فى مظاهرة مذهلة وفريدة من نوعها، أطلقوا عليها «قوة الشعب» تصاعدت حتى وصلت إلى إضراب عام، وحاول ماركوس أن يقضى عليه بالعنف، معتمداً على التأيد الأمريكى.

فى بداية الأمر، كان ريجان ميالاً إلى إمداده بالمساعدات، إذ أكد أن الانتخابات كانت حرة وعادلة، وأن حصر الأصوات كان صادقاً، وقال إنه بالرغم من اتهامات التزوير فى الانتخابات، فإن «هناك دليلاً على أن الجزر يسودها الآن نظام حزبين قويين». ولكن مع استمرار المظاهرات، قرر ريجان حتمية التصديق على تقرير من

السيناتور «سام نان»، أصر فيه «نان» على أن السيدة «أكينو» كانت الفائزة في الانتخابات من واقع الحصر الفعلي للأصوات، وأن ماركوس كان متورطاً في عملية شاملة لسرقة الانتخابات.

عندما قام وزير الدفاع ورئيس الأركان الفلبيني بضم صوته إلى المطالبة باستقالة «ماركوس»، تخلى ريجان عن جهوده لإبقاء «ماركوس» في السلطة، واتصل به هاتفياً طالباً منه الاستقالة ومغادرة الفلبين، وسهل ذلك على ماركوس بأن وعده بتوفير انتقاله على متن طائرة تابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة إلى جزر الهاواي، حيث يمكنه الاستقرار هناك، والاحتفاظ بثروته المذهلة. بنهاية فبراير ١٩٨٦، كان «ماركوس» في جزر الهاواي، وأصبحت «أكينو» رئيسة الفلبين.

رغم أن ريجان لم يكن أمامه كثير من الاختيارات في ظل تلك الظروف، إلا أن الإجراءات التي اتخذها كانت حاسمة في التوصل إلى تلك النتيجة السعيدة. وكان ريجان هو الذي حث «ماركوس» على الاستقالة والمنفى، ولولا الجهود التي بذلها ريجان لكان من المحتمل أن ظل «ماركوس» في ماينلا، ودفع البلاد إلى حرب أهلية وحشية. إن خشية ريجان أن السيدة أكينو لن تكون صارمة بالدرجة المطلوبة مع الشيوعيين الفلبينيين، جعل مهمة مسانديها أكثر صعوبة على ريجان، ولكنه - على أية حال - قام بتأييدها عندما أثبتت الأدلة التي لا جدال فيها أن «أكينو» كانت اختيار شعب الفلبين.

في منطقة أخرى ناطقة بالإسبانية في العالم الثالث - أمريكا الوسطى - استمر ريجان في قيادة الهجوم المضاد على «الساندينستا». وفي العشرة شهور الأوائل من ١٩٨٦ اتخذ العدوان عدة أشكال، تضمنت مناورات عسكرية خطيرة قامت بها قوات الولايات المتحدة على حدود نيكاراغوا، وجهوداً دبلوماسية لضم الدول المجاورة لنيكاراجوا، وهي هندوراس، وكوستاريكا، كحلفاء في الثورة المضادة ولكن، أدى رفضهما التورط، إلى زيادة عبء «الكوترا».

في خريف ١٩٨٦ أصابت قوات «الساندينستا» طائرة نقل كانت تحمل مؤناً إلى قوات «الكونترا»، وكان طاقم الطائرة مكوناً من ثلاثة أمريكيين، اعترف أحدهم أنه يعمل لحساب «وكالة المخابرات المركزية». وبعد مرور شهر نشرت صحيفة عربية مقالة، وردت فيها تفاصيل صفقات بيع الأسلحة لإيران، وفي مؤتمر صحفي تم عقده على وجه السرعة، قام «إدوين ميز» النائب العام بالكشف عن بعض تفاصيل خطة «إيران الكونترا»، وفجأة وجد ريجان نفسه أمام فضيحة في إدارته، نافست فضيحة «ووترجيت» في أهميتها واهتمام الصحافة بها. وبالنسبة لريجان، لم يكن من الممكن اختيار توقيت أسوأ من ذلك، إذ اكتسح الديمقراطيون انتخابات الخريف، وكانوا على وشك السيطرة على مجلس الشيوخ. وهكذا، أحرز الديمقراطيون إجماعاً ساحقاً في مجلسي الكونجرس، وأصبحوا في مركز مثالي يمكنهم من حصاد جميع الفوائد المترتبة على أي فضيحة في الحزب الجمهوري.

وتابعت تصريحات مبهمة كشفت عن فضائح مروعة. في البداية، ادعى ريجان أن الأسلحة التي تم شحنها إلى إيران، لم تكن أكثر من «عدة أسلحة دفاعية بحتة» وأنكر تورط دولة أخرى من العالم الثالث، وأكد أنه «لم ولن ينتهك أي قانون من قوانين الولايات المتحدة»، وأصر على أن «سياستنا بعدم تقديم تنازلات إلى الإرهابيين مازالت سليمة لم تمس». وبعد مرور يومين، اعترف بأنه اشترك في مناقشات مع الإيرانيين، على أمل أن تؤدي إلى الإفراج عن الرهائن الأمريكيين في لبنان. وفي اليوم التالي قال إن الاتهام بأن الأسلحة التي أرسلها إلى إيران، كانت «فدية» هو «تزييف مطلق للحقائق».

بعد هذه النقطة الضعيفة، أخذت الأمور تتدهور إلى الأسوأ؛ فأعلن «شولتز» وزير الخارجية أنه عارض في إرسال أية أسلحة إلى إيران، وأن هذا التغيير الجوهرى فى السياسة الخارجية الأمريكية تم دون استشارته، وأن السفراء الأمريكيين فى الشرق الأوسط كانوا يقدمون تقاريرهم إلى البيت الأبيض مباشرة، مع تجاهل وزارة الخارجية.

وبعد مرور أسبوع - في نوفمبر ١٩٨٦ - قام ريجان بإقالة الأميرالاي «جون بوينديكستر» مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي، ومساعدته المقدم «أوليفر نورث» اللذين باشرا برنامج «إيران/كونترا» لصالح مجلس الأمن القومي الأمريكي، وذلك بسبب «التساؤلات الخطيرة، التي أثارت حول لياقتهما للمنصب»، وفي نفس الوقت قام ريجان بمدح «نورث» لكونه «بطلاً أمريكياً».

وعلى الفور بدأ «نورث» في تمزيق الوثائق التي كانت في حوزته في مكتبه بالبيت الأبيض، بينما طالب جهاز التحقيقات الفيدرالية "FBI" باستدعاء نائب عام خصيصاً لهذه القضية. وهبطت أسهم ريجان في الانتخابات ٢١ نقطة، فنزلت إلى ٤٦٪. في أوائل ديسمبر، مثل «بوينديكستر» و «نورث» أمام لجنة مخابرات مجلس الشيوخ، والتزما بالتعديل الخامس الذي يخول لهما عدم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليهما. وفي نفس الوقت، أصر ريجان على أنه لم يكن يعلم بأى شيء، وعندما كان يحاصر بالأسئلة كان دفاعه «لست أتذكر»، وقال إنه يشارك الجميع في تلهفهم على معرفة ما كان يقوم به «بوينديكستر» و«نورث»، عندئذ أشار الديموقراطيون إلى أن ريجان كان القائد الأعلى للقوات المسلحة فإذا كان يسعى فعلاً إلى معرفة الحقيقة، لم يكن عليه أكثر من إصدار الأمر إلى الأميرالاي والمقدم بإبلاغه الحقيقة.

بحلول ربيع ١٩٨٧، بدأت سلسلة من التحقيقات، وتولى «جون تاور»، أحد أعضاء مجلس الشيوخ السابقين، رئاسة لجنة مستقلة للتحقيق في الأمر، معينة من قبل ريجان. وقدمت لجنة «تاور» تقريرها، الذي ورد فيه أن عدة قوانين قد انتهكت، كما حدد عدة مصادر خلل خطير في هيكل السياسة الخارجية لإدارة ريجان. كما اتهم الرئيس بإهماله في مباشرة أعباء منصبه، ولكن توقف دون اتهامه بانتهاك القانون. في نفس الوقت، كان الكونجرس قد كوّن لجنة مشتركة مختارة؛ لكي تعقد جلسات الاستماع، وسرعان ما حازت تلك الجلسات على اهتمام الشعب الأمريكي بشكل ضارح اهتمامه بجلسات «ووترجيت»؛ حيث كانت تبث يومياً

بالتليفزيون على الهواء، واستمرت في الكشف عن تفاصيل إضافية عن الخطة. لقد كان شيئاً مثيراً للأسف والاشمئزاز. وفي نهاية الأمر، توصلت لجنة الكونجرس الخاصة بإيران و«الكونترا» إلى أن قيام الإدارة الأمريكية ببيع الأسلحة مقابل الرهائن، وتحويل بعض الأرباح إلى قوات «الكونترا»، قد أدى إلى «سيادة الاضطراب والفوضى في أعلى مستوى في الحكومة، بالإضافة إلى التضليل المراوغ والسرية المتطرفة وازدراء القانون وتضليله». وقامت اللجنة بمهاجمة الرئيس ريجان، لتخليه عن «مسئولته الأخلاقية والقانونية نحو ضرورة الالتزام بتنفيذ القوانين بأمانة».

وكانت كلمات قوية، فاقت في قوتها الاتهامات التي وجهت إلى ريتشارد نيكسون. إذن، لماذا لم يتخذ الكونجرس أية خطوة تجاه اتهام الرئيس بالتقصير؟ أحد الأسباب كان التوقيت، إذ كان أمامه في منصب الرئاسة أقل من عامين، فلم يبد أن الأمر يستحق كل ذلك الجهد، فبالإضافة إلى أن الحزب الديمقراطي أراد أن يتجنب دخول انتخابات ١٩٨٨ أمام «جورج بوش» بصفته رئيساً اجبارياً، وكذلك أن يعرف بالحزب الذي اعتاد اتهام الرؤساء.

وهكذا نفذ رونالد ريجان من الازمة، بالكاد، ولكن إدارته أصيبت بشلل خطير.

لقد فشل ريجان في تحقيق أيّاً من أهدافه الأساسية في السياسة الخارجية. ففي بولندا، لم يحدث أي تصرف من تصرفاته أدنى فرق؛ وفي سباق التسلح عجز عن إزالة قبلة نووية واحدة؛ ولم يترك تعزيزه للقوات الأمريكية المسلحة أي تأثير على أعداء الولايات المتحدة، خاصة السوفييت، ولكن ريجان استعرض عضلاته العسكرية على دول، مثل: جرينادا، وليبيا، ولبنان، وإيران. وبالنسبة للتجارة الخارجية عانت الولايات المتحدة من أكبر عجز في الميزان التجاري في تاريخها، بالتزامن مع أكبر عجز في ميزانية الحكومة المركزية في التاريخ، مما أدى - بدوره - إلى انهيار سوق الأوراق المالية في أكتوبر ١٩٨٧ والذي كان - في حد ذاته - نتيجة لأزمة مالية عالمية، كان أحد أسبابها سياسة ريجان في الاقتراض من اليابانيين؛ لسداد نفقات

التوسع العسكري الأمريكي، من أجل حماية البترول الياباني الذي ينتج في الخليج الفارسي. لم ينجح ريجان في إطلاق سراح الرهائن من لبنان، أو في تحسين علاقات الولايات المتحدة مع إيران، إذ تخلى عن موقف الحياد في حرب إيران والعراق، عندما اختار حماية ناقلات البترول الكويتية (لأن الكويت - وهي حليف للعراق - استخدمت بعضاً من أرباح البترول، لتدعيم نفقات حرب العراق). لقد نجح ريجان في تحدى «قانون سلطات الحرب» ليس بطريقة مباشرة، بل ببساطة عن طريق تجاهل مطالب الكونجرس بضرورة وضعه موضع التنفيذ. وكان الكونجرس عاجزاً عن إجبار الرئيس على تنفيذ رغباته، من ناحية بسبب الصعوبات الملازمة للقانون، وأساساً بسبب حدوث انقسامات داخل الكونجرس ذاته.

في ربيع ١٩٨٧ قام ريجان بتنفيذ «مبدأ كارتر» دون الاستشهاد به) عندما أرسل سفن الولايات المتحدة الحربية إلى الخليج الفارسي، لحماية ناقلات بترول قادمة من الكويت، بعد أن تم تغيير جنسيتها بألوان العلم الأمريكي. وكانت تلك الناقلات متجهة إلى اليابان، فتعرضت لخطر صواريخ مصنوعة في فرنسا والصين، أطلقها الإيرانيون والعراقيون. في ١٧ مايو، أطلقت الطائرات المقاتلة العراقية قذيفتين على السفينة «ستارك»؛ مما تسبب في قتل ٧٣ بحاراً، وجاء رد ريجان بإرسال كاسحات ألغام وطائرات هليكوبتر إلى الخليج. وفي أكتوبر، وبعد أن أصابت الصواريخ الإيرانية ناقلات بترول حاملة للعلم الأمريكي، قامت مدمرات البحرية الأمريكية بقصف أرصفة البترول بالشواطئ الإيرانية، فعلق جيمي كارتر الرئيس السابق بقوله ان الولايات المتحدة قد أصبحت حليفة للعراق، وأنها اشتبكت في أعمال عدوانية، وطالب ريجان بالالتزام بقانون «سلطات الحرب»، ولكن ريجان تجاهله.

وتصاعدت الحرب برأ وجواً وبحراً، واستطاعت قوافل البحرية الأمريكية المرور - عادة - بنجاح، رغم ما حدث في أبريل ١٩٨٨، عندما انفجر لغم في بارجة أمريكية فانتقلت البحرية الأمريكية بتدمير سفينتي بترول إيرانيين وإصابة أو إغراق

ست سفن إيرانية. وعندما تزايد عدد الألغام التي تزرع، وعدد الناقلات التي تمر، تحت نيران القاذفات، أصدر ريجان أوامره إلى القوات الأمريكية في الخليج بتوفير الحماية لكل السفن المحايدة.

في ٣ يولية، أصابت السفينة الأمريكية «فانسين» - عن طريق الخطأ - طائرة ركاب إيرانية، مما تسبب في قتل ٢٩٠ من الركاب وطاقم الطائرة. وقد وصف ريجان الحادث بأنه «فاجع» ولكنه قال إنه: «يبدو تصرفاً دفاعياً صحيحاً». وفيما بعد أرسل ريجان إلى إيران رسالة أبدى فيها «عميق أسفه»، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا.

ويبدو أن ذلك الحادث، رغم بشاعته، قد ساعد على حث الطرفين المشتركين في ثاني أطول حرب، وثالث حرب دموية في القرن العشرين، على طلب السلام. فبعد مرور أسبوعين على الحادث وافقت إيران على طلب الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وصدّق آيات الله خوميني - شخصياً - على الاتفاقية، وبالتالي وضع نهاية للحرب دون الانتصار فيها والذي بدا مثل «السّم»، وفي الواقع كان ذلك اعترافاً منه بالتضحية بمئات الآلاف من الشباب الإيراني، وبأموال لا حصر لها مقابل لا شيء، بل إن العراق قد فاز ببعض الأراضي على حساب إيران. لقد قوبلت سياسة ريجان في الخليج بكثير من الانتقادات لكنها نجحت في المحافظة على تدفق البترول، وإن تسبب ذلك في زيادة الضرائب على الشعب الأمريكي زيادة طائلة. ففي تلك الآونة - في تكساس، ولويسيانا، وغيرها من المناطق المنتجة للبترول في الولايات المتحدة - تسبب إغراق الأسواق العالمية بالبترول، وما نتج عنه من انخفاض أسعار البترول في كساد اقتصادي، كاد يضارع كساد ١٩٣٠. إن إيران لم تنهزم، كما أن الرهائن الأمريكيين في الشرق الأوسط لازالوا في الأسر، ولكن، على الأقل، لم تنتصر إيران، وتوقف القتال أخيراً.

استمر الأمل يراوغ ريجان في الإطاحة بحكومة «الساندينبيستا» في نيكاراغوا. في صيف ١٩٨٧، تولى رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى بقيادة «أوسكار أرياس

سانشيز» من «كوستاريكا»، صياغة خطة للسلام، وافقت عليها قوات «الساندينستا»، واضطر ريجان إلى مسانبتها، مع الاستمرار في إمداد وتشجيع قوات الكونترا. ثم قام «دانييل أورتيجا» - رئيس نيكاراغوا - باقتراح إجراء مباحثات مباشرة بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا، ولكن ريجان رفض ذلك. ومع ذلك، نفذ «أورتيجا» جميع الخطوات المطلوبة في خطة السلام، بما في ذلك رفع الحظر عن جريدة المعارضة «لابرنسا»، والسماح لمحطات الإذاعة الكاثوليكية بالث دون رقابة؛ فبدأ ريجان أمام غالبية المراقبين، وكأنه العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام في أمريكا الوسطى. وبدأ ذلك أكثر وضوحاً، عندما منح «سانشيز» جائزة نوبل للسلام.

كانت بنما دولة صغيرة أخرى، استطاعت أن تسخر من التمثال الضخم في الشمال وتتحدها. ففي يونيو ١٩٨٧، قام الطلبة بأحداث شغب في بنما، لانتهاك الجنرال «مانويل نورييجا» بالتورط في وفاة الجنرال «عمر توريجوس» زعيم الأمة السابق. ونجح «نورييجا» في أن يحول اتجاه المظاهرات، لتصبح ضد سفارة الولايات المتحدة، ورداً على ذلك اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية بقوة، ثم أعلنت وقف كل المساعدات إلى بنما. ثم عمد «نورييجا» إلى القبض على كل معارضيه السياسيين وغيرهم، مما سبب حرجاً للولايات المتحدة، التي عملت معه - عن كثب - في أعمال المخابرات والأنشطة السرية عبر السنوات القليلة السابقة. ومن بين هؤلاء الذين اشتركوا معه، كان «جورج بوش» الذي كان يشغل عندئذ منصب نائب الرئيس، ومديراً سابقاً لوكالة المخابرات المركزية.

في أوائل ١٩٨٨، اتهمت جبهة المعارضة البنمية - التي كان أغلبها في المنفى - «نورييجا» بالقتل، والإتجار في المخدرات، وعمليات تنظيف الأموال لزعماء المخدرات. وفي ٥ فبراير، أصدرت وزارة العدل الأمريكية حكماً ضد «نورييجا» في تهمة إتجار بالمخدرات، إذ اتهم بتوفير مهابط طائرات تهريب المخدرات، وباستلام ٣٥٠ مليون دولار مقابل خدماته. وعندئذ قام الرئيس «إيريك أرتورو دلفال» بإقالة «نورييجا» من

منصبه كقائد لقوات الدفاع، ورداً على ذلك، قام «نورييجا» بطرد «دلفال»، وتمكين أحد رجاله من منصب الرئاسة، فانضم «دلفال» إلى الجماعات السرية، ولكن استمرت الولايات المتحدة في الاعتراف به رئيساً لبنما.

وفي مارس رفض «نورييجا» عرضاً من الولايات المتحدة بإسقاط التهم الجنائية ضده مقابل مغادرته بنما، والاستقرار في المنفى. عندئذ فرض ريجان عقوبات اقتصادية على بنما، فأمر الشركات الأمريكية بالتوقف عن سداد كل المدفوعات إلى الحكومة، مما أدى إلى الإضرار بشعب بنما، لكن دون ترك أى أثر على الديكتاتور الجديد. لقد أدى ذلك إلى تدمير الاقتصاد، وتحويل بعض أعضاء المعارضة الداخلية للجنرال إلى نقاد للولايات المتحدة.

بحلول خريف ١٩٨٨، كانت سياسة ريجان في أمريكا الوسطى قد أصيبت بالانهيار، فقد استمر «أورتيجا» فى السلطة، و«نورييجا» فى تحدى حكومة الولايات المتحدة علناً. وأخذ الحزب الجمهورى، الذى أسرف فى إطرائه على سياسة ريجان الناجحة، يبذل أقصى جهده، لتجنب ذكر المنطقة فى الحملة الانتخابية.

كما واجهت إدارة ريجان بعض الصعوبات من جراء سياستها تجاه حكومة جنوب أفريقيا. وكان الاهتمام قد تصاعد فى الولايات المتحدة - خاصة بين الطلبة الجامعيين - إثر زيادة وحشية الحكم فى جنوب أفريقيا. لقد طالب المعارضون من الطلبة بوقف الاستثمارات الأمريكية هناك، وتمكنوا، فى بعض الحالات - مثل جامعة كاليفورنيا فى بيركلى - من إجبار مجلس الوصاية على التخلي عن ممتلكات الجامعة فى جنوب أفريقيا. وكانت سياسة ريجان، التى أطلق عليها «ارتباط بناء»، تهدف الى تشجيع الاستثمارات الأمريكية، على أساس أن السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا، يجب أن تعتمد إلى تدعيم المؤسسات التى توفر فرص العمل للعمال السود، وتدفع أجوراً مناسبة، وتسمح للسود بشغل بعض الوظائف الإدارية. وكان

الدفاع عن تلك السياسة يتركز على أن ذلك يعود بالنفع على الأغلبية العظمى من السود بدلاً من مغادرة البلاد، وتركهم تحت رحمة البيض من جنوب أفريقيا.

بدا ذلك عادلاً ومنطقياً، ولكن كانت المشكلة في عدم نجاح تلك السياسة؛ إذ ساءت الأمور بدلاً من أن تتحسن. ومع ذلك، تمسكت إدارة ريجان بسياسة «الارتباط البناء» حتى عندما تخلت بعض المؤسسات الأمريكية المهمة عن ممتلكاتها في جنوب أفريقيا. أما في جنوب أفريقيا، فبدأت تلك الإجراءات في الإضرار بالاقتصاد، مما أثار بعض الأمل في إمكانية تغيير سياسة الحكومة تجاه السود بصفة عامة، والمجلس الوطني الأفريقي (ANC) بصفة خاصة.

لكن إدارة ريجان حققت تقدماً في المنطقة الواقعة شمال حكومة جنوب أفريقيا. ففي ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تأييدهما لاتفاقية - قامت الأمم المتحدة بوضع بنودها - خاصة بمستقبل أنجولا وناميبيا، واشترطت على القوات الكوبية مغادرة أنجولا خلال عامين، وتعهدت بمنح الاستقلال لآخر مستعمرة في أفريقيا - وهي ناميبيا - خلال تلك الفترة. وبالرغم من أن ريجان استمر في توفير المساعدات العسكرية لليونيتا UNITA في أنجولا، وهي النظرير الأفريقي للكونترا، فإن اتفاقية الأمم المتحدة كانت لها دلالتها، إذ استلزمت مزيداً من التعاون الفعال بين موسكو وواشنطن، فاق كل ما سبقه، فيما يتعلق بأى نزاع إقليمي آخر، اشتركت فيه القوتان العظميان.

وكان التعاون بشأن الحافة الجنوبية لقارة أفريقيا، جزءاً من الانتصار العظيم الذي حققته سياسة ريجان الخارجية، ألا وهو عقد معاهدة مع السوفييت لخفض السلاح. لقد تم إنجازها في الثمانية عشر شهراً الأخيرة من إدارة ريجان؛ فكانت بمثابة شعاع أمل نحو انفراج حقيقي لحدة التوترات في العالم، وربما، حتى، إنهاء الحرب الباردة. وكانت هذه نقطة تحول مذهلة بالنسبة لريجان، قوبلت بترحاب عظيم، وبدت تبريراً منطقياً لأسلوبه الشخصي الجلف الصارم، الذي تبناه خلال السنوات

الست السابقة، وزودته بأقوى أسباب نجاحه في الشؤون الخارجية. هل ينسب الفضل فيما حدث إلى ريجان، أم إلى جورباتشوف؟ وما قدر الدور الذي لعبه كل منهما أو الذي لعبته أحداث بعيدة عن سيطرة كل منهما؟ لا يمكن تقدير ذلك بدقة، كل ما يمكن قوله أن ذلك حدث أثناء وجودهما في السلطة.

كانت علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد ساءت في نهاية صيف ١٩٨٦، إثر فشل اجتماع القمة في «ريكيافيك»؛ بسبب رفض ريجان لاقتراح جورباتشوف الجريء بإزالة كل الأسلحة النووية. وخلال العام التالي استمر الجانبان في تبادل الزمجرة، وفي ١٢ يونية ١٩٨٧ - في برلين - قام ريجان باستشارة جورباتشوف عندما تخداه بأن «يهدم هذا الحائط». لقد رأى معظم المراقبين أن ذلك الاستفزاز كان يعوزه حسن التقدير؛ إذ لم يوجد في العالم كله - تقريباً - من توقع إزالة حائط برلين في القرن العشرين، أو حتى الواحد والعشرين.

ومع ذلك، عرض السوفييت في الشهر التالي - في جنيف - اقتراحاً جديداً لخفض التسلح، وافقت عليه الولايات المتحدة - تقريباً - على الفور. لقد دعا ذلك الاقتراح إلى قيام كافة دول العالم بإزالة كل الصواريخ قصيرة، ومتوسطة المدى الأمريكية والسوفيتية. وفي ديسمبر ١٩٨٧، في اجتماع قمة في واشنطن، قام ريجان وجورباتشوف بالتوقيع على معاهدة القوة النووية الوسيطة (INF) التي طالبت بفك وإبادة كل الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، وتضمنت فقرات شرطية، لتكوين نظام للتحقق المستقل في الموقع وفحص الأسلحة.

كانت معاهدة "INF" اختراقاً عظيماً للحرب الباردة. ومنذ البداية الأولى للعروض التي اقترحت للرقابة على التسلح - منذ إدارة إيزنهاور - عندما عرض الأخير اقتراح «السموات المفتوحة» عمد السوفييت إلى رفض مجرد التفكير في فحص إمكانات صواريخهم في الموقع. والأكثر من ذلك لم يجزؤ أي من أسلاف ريجان أو جورباتشوف على التفكير في خفض التسلح فعلياً، وبدلاً من ذلك حاولوا - دون

إحراز نجاح - التوصل إلى وضع بعض الضوابط للرقابة على التسلح، ولكن في ١٩٨٧ استلزمت معاهدة "INF" الإزالة الفعلية لأنظمة أسلحة أساسية، مع الفحص في الموقع.

ولكن، لم تقدم معاهدة "INF" حلاً لكل مشاكل العالم بأى حال من الأحوال، فقد استمر ريجان في استثمار مبالغ هائلة في "SDI"؛ كما استمر جورباتشوف في الاحتفاظ بأكبر قوات برية في العالم وقوات بحرية ضخمة؛ كما أن قوات الولايات المتحدة والجيش الأحمر استمرت في مواجهة بعضهما على ضفاف متضادة لنهر الألب؛ كما أن ترسانات الأسلحة الاستراتيجية للقوى العظمى، والصواريخ طويلة المدى، والصواريخ التي يتم إطلاقها من الغواصات، وحاملات قاذفات القنابل النووية.. ظلت كما هي لم تمس. ومع ذلك، فإن معاهدة "INF" نجحت - بالفعل - في تخفيض قدرات كل جانب على الإبادة، وفي إرخاء التوتر في وسط أوروبا، حيث توصلت صواريخ «بريشنج» إلى تخفيض مدة الإنذار بحدوث هجوم نووي إلى عدة دقائق. والأهم من كل ذلك، أنها كانت إنجازاً رمزياً في المقام الأول.

من يستحق المديح؟ إن المعجبين بريجان إدعوا أن جورباتشوف انهار لأن الاتحاد السوفيتي لم يستطع مجاراة التقدم الأمريكي في سباق التسلح، وأن سياسة ريجان في إنتاج مزيد ومزيد من الأسلحة بحيث لا تضطر إلى إنتاج مزيد من الأسلحة في المستقبل، قد أحرزت نجاحاً ساحقاً. لقد أرغم السوفييت على قبول السلام، وتسوية الخلافات؛ لأن محاولة السوفييت مجاراة الولايات المتحدة بإنتاج صواريخ مقابل صواريخ، قد تسببت في تدمير الاقتصاد السوفيتي. إن سداد السوفييت لنفقات إنتاج الـ "SS20" وغيرها من الأسلحة الجديدة تطلب منهم حرمان مواطنيهم، ليس فقط من السلع الاستهلاكية، بل حتى من الطعام والمأوى. إن جورباتشوف لم يستطع الاشتراك في سباق للتسلح - في نفس الوقت - الذي عكف فيه على تنفيذ سياسة «جلانوسست» و «بريسترويكا»، ولذا فقد تنازل عن سباق التسلح.

وينطوى هذا التحليل على بعض الحقائق. لكن توجد حقيقة أخرى هي أن الأمريكيين سدّدوا نفقات تعزيز القوة العسكرية من قروض يابانية، وأن ريجان قد ترك لأحفاده ديوناً قدرها ٣ ترليون دولار. لقد حذّر المنتبهون من أن هذا الدين لا بد وأن يسدّد يوماً ما، وعندما يأتي ذلك اليوم، سيكون على الشعب الأمريكي أن يضحي، ليس فقط بالسلع الاستهلاكية، بل بالطعام والمأوى لسداد ثمن الـ "SDI". ووفقاً لتعليق إيزنهاور في ١٩٥٣، «كل بندقية تصنع، كل سفينة حربية تطلق، كل صاروخ ينطلق، يعنى - فى نهاية الأمر - سرقة ممن يعانون من الجوع، ولا يجدون الطعام، ويعانون البرد ولا يجدون الملابس».

يجب ألا يحجب مثل هذا النقد حقيقة أن اجتماع قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ كان من أنجح الاجتماعات التى عقدت خلال الحرب الباردة وأكثرها إشعاعاً بالأمل. كان جورباتشوف محقاً، عندما أطلق عليه «حدثاً مهماً فى السياسة العالمية». وبخلاف معاهدة "INF"، تناولت مباحثات ريجان وجورباتشوف إجراء مزيد من خفض التسلح بالأسلحة الاستراتيجية والتقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار جورباتشوف إلى أنه كان يعد لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان. ولقد انتهت كل اجتماعات القمة السابقة بادعاء أنها أدت - على الأقل - إلى تخفيف حدة التوترات، على الرغم من عدم تحقيق نتائج محددة. أما اجتماع قمة واشنطن فإنه بالفعل أزال أسباب مهمة للتوتر، وبشر ببداية نظام عالمى جديد.

كما أنه أدى إلى ترويج شعبية «جوربى» التى كانت قد ذاعت فى كافة أنحاء العالم بالفعل. ولقد اتضحت موهبته كرجل علاقات عامة بالأسلوب الأمريكى، أثناء اجتماعاته مع زعماء من الكونجرس ووسائل الإعلام ورجال الأعمال. كما أنه قابل الأطفال فى المدارس. وفى إحدى المرات أمر قائد سيارته - فجأة - بالتوقف فى شارع «كونتيكيت» وغادر السيارة، واقتحم حشود الناس وأخذ يصافحهم ويتحدث معهم. ونجح، فى أسر ريجان نفسه بظرفه وجاذبيته.

كانت هناك نقاط خلاف بين الرجلين؛ إذ أخذ «ريجان» يحاضر «جورباتشوف» عن حقوق الإنسان؛ مما أدى بالزعيم السوفيتي إلى إخبار الزعيم الأمريكي: «أنت لست المدعى وأنا لست المتهم» ولكن ريجان كان بحاجة إلى الحصول على شيء ما، من أجل مؤيديه من الجناح اليميني، الذين كانوا ثائرين على معاهدة «INF». وإن ريجان - الذي قاد، لمدة عقدين تقريباً، أنصار الحرب الباردة من الأمريكيين، وتزعم معارضة عقد أية اتفاقية تسليح من أي نوع مع السوفييت - أخذ يتهم المحافظين من معارضي معاهدة INF بأنهم أرادوا أن يؤمنوا «أنه لا مفر من الحرب». وأن يصل الأمر برونالد ريجان إلى حد توجيه النقد إلى «الصحقور»، له دلالة واضحة على مدى اختلاف العالم الجديد، الذي كان يسعى مع جورباتشوف إلى خلقه. كما أن حصوله على تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة "INF" بهذه السرعة، أثبت مدى أهمية شعبيته الشخصية، وأهمية خفض التسليح بصفة عامة، بالنسبة للشعب الأمريكي.

في أبريل ١٩٨٨، أعلن ريجان عن عقد اتفاقية مع السوفييت، خاصة بانسحاب الجيش الأحمر من أفغانستان - وللمرة الأولى خلال ثلاثة وثلاثين سنة انسحب الجيش الأحمر من أي مكان. وفي ١٨ مايو، قامت أول وحدة سوفيتية بمغادرة أفغانستان. وبعد مرور أحد عشر يوماً، وصل ريجان إلى موسكو لحضور ثاني اجتماع قمة في أقل من ستة شهور. ومن أجل استرضاء الجناح اليميني داخل الوطن، استمر ريجان في نقد جورباتشوف لانتهاكه حقوق الإنسان، وعقد اجتماع مع ستة وتسعين من المنشقين السوفييت، وطالب بإجراء بعض الإصلاحات. فما كان من جورباتشوف إلا أن ردّ الصفحة بدعوة بعض الهنود من شمال أمريكا إلى موسكو، حيث أكدوا أنهم كانوا مساجين سياسيين في الأراضي التي سرقها الأمريكيون من أجدادهم. لقد أعطى ريجان لجورباتشوف بعض دروسه الخاصة في العلاقات العامة، عندما خرج - دون تخطيط مسبق - إلى شارع «اربات» الشهير في موسكو، واختلط مع حشود الناس. وكان من الواضح استمتاعه باستخدام الشعب السوفيتي والميدان

الأحمر كخلفية لسياسته الخاصة، وفي نفس الوقت، تولت شبكات التليفزيون الأمريكية بث تغطية رائعة غير مسبوقة للشعب الروسى وثقافته وتاريخه.

ولم تكن تغطية شبكات التليفزيون للاجتماعات بنفس القدر، لأن الزعيمين لم يستطيعا التوصل إلى هدفهما المحدد: خفض الأسلحة الاستراتيجية. لقد أثبت الفشل مدى المثابرة الكامنة فى المحافظين فى كلا الجانبين، وقوة تراث عدم الثقة، وحدود سلطات الرئيسين. وأبدى جورباتشوف الندم على «الفرص الضائعة»، وأشار إلى أنه سينتظر خليفة ريجان لكى يعاود المحاولة. وتوقف ريجان فى طريق عودته إلى الوطن - فى لندن - لكى يتباحث مع رئيسة الوزراء «تاتشر»، ومن هناك أصدر بياناً، أزال به كثيراً من الإحساس اللاذع والإحباط، اللذين نتجا عن الفشل فى التوصل إلى اتفاق فى موسكو؛ إذ قال ريجان إن «جورباتشوف» «رجل جاد يسعى وراء إجراء إصلاحات جادة. لقد بدأنا فى إزالة حواجز العصر الذى تلى الحرب... وهذا وقت إجراء تغييرات دائمة فى الاتحاد السوفيتى».

كان ذلك صحيحاً بكل تأكيد، فى كل الجهات. فى روسيا، كانت سياسة «جلاسنوست» قد فتحت الباب أمام توجيه انتقادات لاذعة للحكومة بالإضافة إلى تشجيع الرافضين من أعضاء الإمبراطورية السوفيتية - الذين بلغوا عدة ملايين - على الاعتراض والمطالبة باستقلالهم. بعد مرور ثلاثة شهور على اجتماع قمة موسكو، عمّت المظاهرات الشعبية «إيستنيا» و«لاتفيا» و«ليتوانيا»، وهى الجمهوريات البلطيقية الثلاث التى قام ستالين فى ١٩٤٠ بضمها بالقوة إلى الاتحاد السوفيتى. وسرعان ما تبعتها مظاهرات أخرى فى: أرمينيا، وأذربيجان، وچورجيا، وحتى أوكرانيا. ولم يتوقف الأمر عند ذلك؛ إذ أضرب عمال المناجم فى كافة أنحاء الاتحاد السوفيتى. واستمر خبراء الغرب فى إصدار تنبؤات يومية - تقريباً - بأن جورباتشوف لن ينجو من الاضطرابات الهائلة، التى أخذت تجتاح البلاد. ولكنه استمر - بطريقة ما - فى موقعه.

وكان أحد أسباب بقائه أنه كان سياسياً ذاهية، استطاع أن يحبط مناورات كل المعارضة الداخلية، والسبب الآخر كان نجاحه في التعامل مع ريجان، الذي ظهرت دلائله المثيرة في سبتمبر، عندما قام الأمريكيون بتدمير اثنين من صواريخ «بيرشينج» كخطوة أولى في تنفيذ معاهدة "INF"، مع قيام مسؤولين من الولايات المتحدة بمشاهدة اختبار نووي سرى في الاتحاد السوفيتي، وقياسه بأدواتهم الخاصة. وكان كلا التصرفين مستبعدين منذ سنتين فقط، عندما كان الأمريكيون يقومون بتركيب صواريخ «بيرشينج» في ألمانيا، أصر السوفييت - مثلما أصروا لمدة أربعين سنة - على أنهم لن يسمحوا أبداً لفرق الفحص الأمريكية بالتواجد على أراضيهم.

عندما ترك ريجان منصبه في يناير ١٩٨٩، كان العالم مختلفاً جداً عما كان عليه عندما انتقل ريجان إلى البيت الأبيض؛ فالقوات الكورية كانت تنسحب من أنجولا، حيث بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار، وكان السوفييت يتراجعون من أفغانستان، وكذلك انتهت حرب إيران والعراق. وفي أمريكا الوسطى، بدأ وضع خطة لإحلال السلام، وأخذت الاعتداءات المسلحة تتناقص. وأخذ الارهاب الدولي في الزوال، رغم وجود اثني عشر أمريكياً كرهائن في قبضة الارهابيين في لبنان، حيث استمر القتال، بينما قامت انتفاضة شعبية بقيادة شباب صغير السن في المناطق العربية المحتلة بإسرائيل - الضفة الغربية وغزة وشرق القدس - أجبرت القوات المسلحة الإسرائيلية على التصرف بأسلوب وحشي دموي. أهم ما في الأمر أن التقدم الذي شهدته الفترة الثانية لرئاسة ريجان - في سبيل إنهاء الحرب الباردة، وتحقيق انفراج حقيقي في العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - قد فاق كل ما شهدته أية إدارة أمريكية أخرى. لقد بدأ السلام ينتشر في كافة أنحاء العالم، فقل عدد الحروب، وقلت حدة القتال في عام ١٩٨٩ عن أي عام سابق لعام ١٩٣٨.

ولم يحدث عبر نصف قرن، أن قام رئيس أمريكي بتسليم خليفته سياسة خارجية أمريكية، في حالة أفضل من ذلك. ويرجع الفضل في ذلك - جزئياً - إلى إصرار ريجان على رفض قبول الحلول الوسطى. مع الشيوعية، بأى حال من الأحوال

(«اهدموا هذا الحائط»). ولكن، رفضه سداد نفقات سباق التسلح الذي قام بتصعيده، أدى إلى ترك ديوناً لخليفته فاقت - بقدر هائل - كل الديون التي جلبها كل الرؤساء السابقين معاً.

علاوة على ذلك، فإن كثيراً من التغير الذي طرأ على العالم، وقع رغماً عن ريجان أكثر مما كان بسببه. إن الدور الذي قامت به الأمم المتحدة للتوصل إلى وقف إطلاق النار في الحرب بين إيران والعراق، كان أكثر إيجابية من أى شئ فعله ريجان، وهو ما ينطبق - أيضاً - على انسحاب السوفييت من أفغانستان، وفك التشابك بين أنجولا وناميبيا. بل إن الحقيقة هي أن ريجان كثيراً ما كان عائقاً، خاصة عندما أعاق الأمم المتحدة، عن طريق وقف دفع مستحقات اليونسكو (قرار أيديولوجي فرضته السياسة الداخلية إذ كان مرتبطاً بسياسة اليونسكو في تنظيم النسل)، وعن طريق التهديد بوقف مستحقات الأمم المتحدة، بسبب التصويت ضد إسرائيل. وتحت قيادة «بيريز دى كويلار» كانت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدي مهمتها بنجاح في مرتفعات الجولان، وناميبيا، وقبرص، ولبنان، وكان النجاح الدبلوماسي الذي أحرزته الأمم المتحدة بهدوء - خلال سنوات حكم ريجان - جزءاً من عملية ستتضح أبعادها في التسعينيات: الضياع المتزايد لنفوذ الولايات المتحدة في الحلبة الدولية. لقد داومت الأمم المتحدة على العمل بل الازدهار، رغم شكاوى الولايات المتحدة، وتدخلها المتعمد لإعاقة جهود الأمم المتحدة.

ربما كان أكثر ما يثير الدهشة هو شعبية ريجان الهائلة، التي استمرت بعد انقضاء ثماني سنوات في الرئاسة، رغم الديون القومية، ورغم قضية إيران - كونترا، ورغم الفضائح المحلية التي فاقت كل ما عداها خلال خمسين عاماً، ورغم تقلقه من إنتاج الأسلحة إلى تخريبها، ومن اعتبار رجال الكرملين بؤرة الشر في العالم إلى غدوه من أكثر المعجبين بجمهورياتشوف. كما أن شعبية ريجان تصبح جديرة بالذكر أكثر، عندما تسترجع الذاكرة أن ستة من الرؤساء التسعة السابقين له، الذين قادوا الولايات

المتحدة - خلال اضطرابات نصف القرن، الذي شهد الكساد الاقتصادي، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة - قد حكم عليهم معاصروهم بأنهم رؤساء فاشلون: هربرت هوغر، وهاري ترومان، وليندون جونسون، وريتشارد نيكسون، وجيلارد فورد، وجمي كارتر؛ فعندما تركوا مناصبهم، كانت شعبيتهم قد هبطت إلى درجة أن ثلاثة من كل أربعة منتخبين اعترضوا على الأسلوب الذي كانوا يؤدون به مهامهم. ولأن جون كينيدي ظل في منصبه لفترة قصيرة جداً، لا تسمح بأي تقييم له مغزى، فإنه يبدو أن فرانكلين روزفلت ودوايت أيزنهاور، ورونالد ريجان هم فقط الذين حكم عليهم معاصروهم بالكفاءة. وهذا يثبت عدة نقاط منها: صعوبات الفترة المعاصرة، وارتفاع توقعات الشعب من الرئيس، وعدم عدالة أحكام المعاصرين وغيرهم، ولكن هذا أيضاً يشير إلى أن ريجان - رغم ازدياد النقاد المحنكين الذين اعتبروه موضوعاً للسخرية - كان بشكل ما يقوم بشئ ما، على نحو سليم؛ أو ربما كان فقط محظوظاً.